بلغ **إجمالي العجز المالي** في النصف الاول من العام ٢٠١٣ حوالي ٢٨٦٢ مليار ليرة بارتفاع قيمته ١١٥٤ مليار ليرة (٦٨ في المائة) عن العجز المسجل في النصف الأول من العام ٢٠١٢ والبالغ ١٧٠٨ مليار ليرة (جدول رقم ١). بالتوازي، انخفض فائض **الميزان الأولي** إلى ٢٥ مليار ليرة في نهاية حزيران ٢٠١٣ مقارنة مع مبلغ ١١٦٤ مليار ليرة المسجل في الفترة ذاتها من ٢٠١٢. جاء هذا التراجع في أداء المالية العامة نتيجة زيادة في النفقات بقيمة ٨٣٠ مليار ليرة (٩ في المائة) إضافة إلى انخفاض الايرادات بقيمة ٣٢٤ مليار ليرة (٤ في المائة).

جدول ١: ملخّص المالية العامة

(مليار ل.ل.)	2011 ك2- حزيران	2012 ك2- حزيران	2013 ك2- حزيران	نسبة التغير 2013/2012
إجمالي الإيرادات[1]	**7,186**	**7,642**	**7,318**	**-4%**
إجمالي الإنفاق	**8,490**	**9,350**	**10,180**	**9%**
• *تسديد فوائد*	*2,867*	*2,737*	*2,771*	*1%*
• *تسديد أقساط دين*[2]	*144*	*135*	*116*	*-14%*
• *النفقات الأولية*[3]	*5,480*	*6,477*	*7,293*	*13%*
إجمالي العجز/الفائض	**-1,304**	**-1,708**	**-2,862**	**68%**
العجز الأولي/الفائض الأولي	**1,706**	**1,164**	**25**	**-98%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة
1. تتضمن التحويلات المتوقعة من فائض قطاع الاتصالات
2. تتضمن فقط الأقساط الأساسية من القروض الميسرة المخصصة لتمويل مشاريع
3 النفقات الأولية لا تتضمن المدفوعات المتعلقة بالدين (تسديد الفوائد و أقساط القروض الميسرة)

من منظار نقدي، عند احتساب المبالغ المحولة فعلياً من وفر موازنة وزارة الاتصالات خلال النصف الأول من عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣[1]، بدل إدراج المبالغ المتوقع تحويلها، يرتفع العجز المالي من ٢١٧٠ مليار ليرة المسجلة في النصف الأول من السنة السابقة إلى ٣٠١٢ مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام ٢٠١٣. في حين ينعكس وضع الميزان الأولي من فائض بلغ ٧٠٢ مليار ليرة في النصف الأول من العام ٢٠١٢ إلى عجز بلغ ١٢٥ مليار ليرة في العام ٢٠١٣.

[1] تم فعليا تحويل مبلغ ٦٠٣ مليار ليرة و٧٥٤ مليار ليرة من وفر موازنة الاتصالات في النصف الاول من عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ على التوالي، في حين كانت المبالغ المتوقع تحويلها من قبل وزارة الاتصالات في النصف الاول من عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ هي ١٠٦٦ مليار ليرة و٩٠٣ مليار ليرة على التوالي.

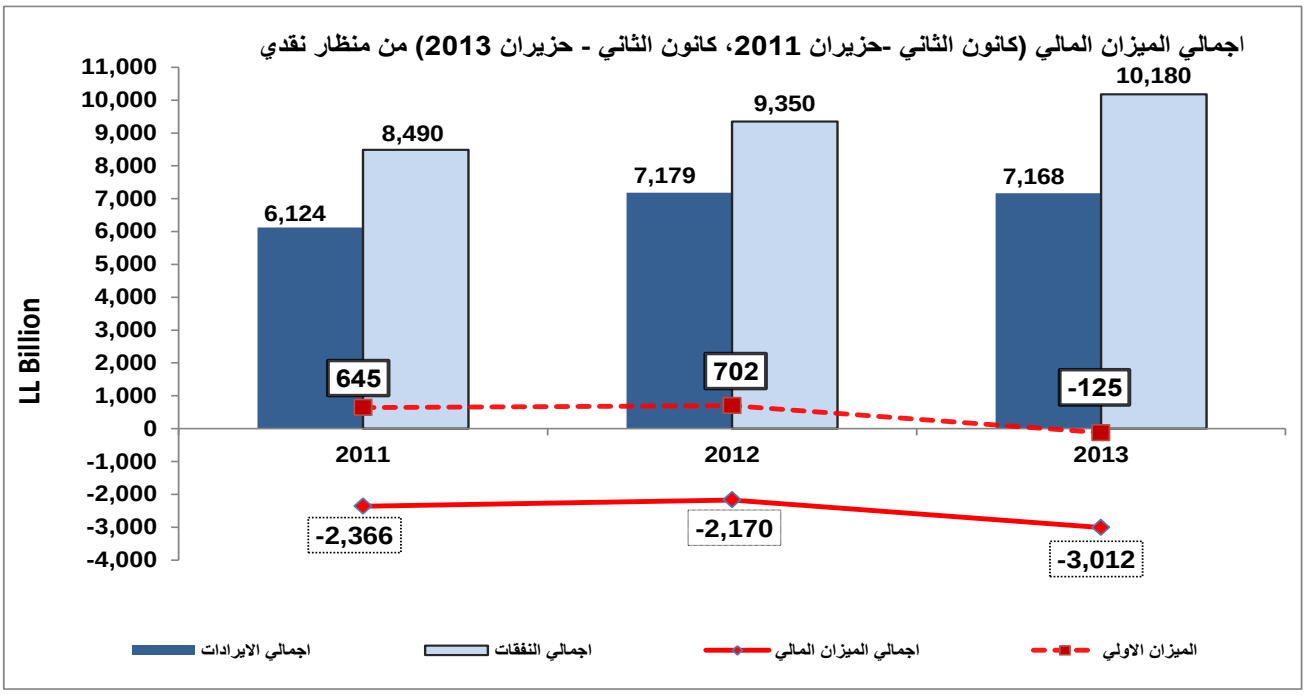

بلغ **إجمالي الإيرادات**[٢] في النصف الاول من العام ٢٠١٣ حوالي ٧٣١٨ مليار ليرة، مقارنة بحوالي ٧٦٤٢ مليار ليرة في الفترة نفسها من العام ٢٠١٢، مسجلاً تراجعاً سنوياً بنسبة ٤ في المائة. من منظار نقدي، اقتصر الانخفاض على مبلغ ١١ مليار ليرة، ليسجل مجموع الإيرادات ٧١٦٨ مليار ليرة في النصف الأول من العام ٢٠١٣ مقارنة مع ٧١٧٩ مليار ليرة في النصف الأول من العام ٢٠١٢.

بلغت **الإيرادات الضريبية** المحصلة خلال النصف الأول من العام ٢٠١٣ حوالي ٥٤٢٦ مليار ليرة، بانخفاض حوالي ٢٢٠ مليار ليرة (٤ في المائة) مقارنة بالفترة ذاتها من العام ٢٠١٢، وذلك نتيجة التراجع في كل فئات الضرائب الرئيسية الذي يعود بدوره إلى سببين رئيسيين هما التباطؤ الاقتصادي وسياسة رفع ضريبة القيمة المضافة عن المازوت.

- تقلصت الضرائب الداخلية على السلع والخدمات بقيمة ٦٤ مليار ليرة (٣ في المائة) مقارنة مع السنة السابقة ليصل مجموعها إلى ١٨٤٨ مليار ليرة خلال النصف الأول من العام ٢٠١٣، بشكل أساسي نتيجة تراجع تحصيلات الضريبة على القيمة المضافة بقيمة ٥٦ مليار ليرة (٣ في المائة) لتسجل ١٦٢٠ مليار ليرة. هذا الانخفاض هو نتيجة مباشرة لقرار مجلس النواب بإلغاء الضريبة على القيمة المضافة على المازوت[٣]، ما أدى إلى تراجع القيمة المضافة المحصلة لدى الجمارك بحوالي ١١٤ مليار ليرة. قابل هذا التراجع زيادة بقيمة ٥٨ مليار ليرة في إيرادات الضريبة على القيمة المضافة المحصلة داخلياً مقارنة مع السنة السابقة ليصل مجموعها إلى ٥٨٨ مليار ليرة خلال الفترة المذكورة. في المقابل، شهدت إيرادات رسوم التسجيل على السيارات ارتفاعاً متواضعاً بلغ ٣ مليار ليرة مقارنة مع السنة السابقة ليصل مجموعها إلى ١٠٣ مليار ليرة في النصف الأول من العام ٢٠١٣.

[٢] على أساس الإيرادات المتوقعة.
[٣] بموجب القانون رقم ٢٠٧، تاريخ ٥ آذار ٢٠١٢.

- انخفضت إيرادات "الضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال" بحوالي ٦٣ مليار ليرة (٤ في المائة) ليصل مجموعها إلى ١٧٣١ مليار ليرة في النصف الأول من العام ٢٠١٣ مقارنة مع ١٧٩٤ مليار ليرة في الفترة نفسها من العام ٢٠١٢. تراجعت "ضريبة الدخل على الارباح" بحوالي ٥٦ مليار ليرة (٦ في المائة) سنويا لتبلغ ٨٩٥ مليار ليرة في النصف الأول من العام ٢٠١٣، وذلك نتيجة انخفاض أرباح الشركات في العام ٢٠١٢- مع العلم أنه يتم تحصيل هذه الضريبة عن إيرادات السنة السابقة. كما انخفضت إيرادات "ضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة" بقيمة ٥١ مليار ليرة (٢٣ في المائة) لتبلغ ١٧١ مليار ليرة خلال الفترة ذاتها، نتيجة الزيادة غير المتكررة في هذا البند المسجلة خلال النصف الأول من العام ٢٠١٢[٤]. في المقابل، ارتفعت ضريبة الدخل على الرواتب والاجور بقيمة ٤٣ مليار ليرة (١٦ في المائة) خلال النصف الأول من العام ٢٠١٣ لتصل إلى ٣١١ مليار ليرة. جاء هذا التحسن نتيجة زيادة الأجور في القطاع الخاص ودفع فروقات غلاء المعيشة للقطاع العام[٥].
- تراجعت إيرادات الضريبة على الأملاك بقيمة ٥٥ مليار ليرة (٩ في المائة) لتصل إلى ٥٥١ مليار ليرة في النصف الأول من العام ٢٠١٣، مقارنة مع ٦٠٦ مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام ٢٠١٢. ويعود السبب وراء ذلك إلى التراجع في عدد العقارات المباعة بمعدل ٧ في المائة، ما انعكس تراجعاً في إيرادات "رسوم التسجيل على العقارات" بحوالي ٤٣ مليار ليرة (١٠ في المائة).
- انخفضت إيرادات الضريبة على التجارة والمبادلات الدولية بحوالي ٢٨ مليار ليرة (٣ في المائة) مقارنة مع السنة السابقة لتصل إلى ١٠٦٥ مليار ليرة في النصف الأول من العام ٢٠١٣. فبالرغم من التحسن المتواضع في تحصيلات الجمارك بقيمة ٦ مليار ليرة، شهد بند الرسوم تراجعاً ملحوظاً بقيمة ٣٤ مليار ليرة، بشكل أساسي نتيجة الانخفاض الحاصل في الرسوم على التبغ (بقيمة ٣٨ مليار ليرة) من جراء تراجع استيراد التبغ (بنسبة ١١ في المائة).
- تقلصت إيرادات رسوم الطابع المالي بحوالي ١١ مليار ليرة (٤ في المائة) سنويا لتصل إلى ٢٣٠ مليار ليرة في النصف الأول من العام ٢٠١٣.

انخفضت **الإيرادات غير الضريبية**[٦] بقيمة ٢٠٠ مليار ليرة (١٢ في المائة) مقارنة مع السنة السابقة لتبلغ ١٤٨٦ مليار ليرة في النصف الأول من العام ٢٠١٣. مع العلم أنه من منظار نقدي، ارتفعت هذه الإيرادات بقيمة ١١٣ مليار ليرة (٩ في المائة)، ليصل مجموعها إلى ١٣٣٧ مليار ليرة، إذ ارتفعت التحويلات من وفر موازنة الاتصالات من ٦٠٣ مليار ليرة في النصف الأول من العام ٢٠١٢ إلى ٧٥٤ مليار ليرة خلال العام الحالي. وقد جاءت أبرز التغييرات الأخرى في الإيرادات غير الضريبية خلال الفترة المذكورة لتطال البنود التالية: (١) إيرادات مطار رفيق الحريري الدولي تراجعت بقيمة ٣٥ مليار ليرة لتصل إلى ٢٣ مليار ليرة، (٢) رسوم السير انخفضت بقيمة ٢٥ مليار ليرة، (٣) الإيرادات من وفر موازنة مديرية اليانصيب الوطني تراجعت بقيمة ١١ مليار ليرة، إضافة إلى (٤) ايرادات كازينو لبنان التي تقلصت بحوالي ١٠ مليار ليرة. وقد طغى

[٤] في العام ٢٠١٢، اتخذت مديرية الواردات في وزارة المالية إجراءات لتدقيق التصاريح المقدمة من المؤسسات المالية، مما أدى إلى زيادة إيرادات ضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة في العام ٢٠١٢ لتصل إلى ٢٢١ مليار ليرة في النصف الاول من العام ٢٠١٢، مقارنة مع ١٤٥ مليار ليرة في النصف الاول من العام ٢٠١١.

[٥] تم إقرار زيادة الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص بالإضافة إلى زيادة غلاء المعيشة في القطاع العام في شباط ٢٠١٢، غير أن الزيادة بالنسبة للقطاع العام لم تدخل حيز التنفيذ إلا في أيلول ٢٠١٢ وكذلك تسديد دفعات المفعول الرجعي في الفصل الرابع من العام ٢٠١٢.

[٦] على أساس الإيرادات المتوقعة.

الانخفاض في البنود المذكورة على الزيادة في التحويلات من مرفأ بيروت[٧] حيث بلغت ٣٠ مليار ليرة في النصف الأول من العام ٢٠١٣ مقارنة مع لا شيئ في الفترة المماثلة من العام ٢٠١٢.

ارتفعت **إيرادات الخزينة** بقيمة ٩٦ مليار ليرة سنوياً (٣١ في المائة) لتصل إلى ٤٠٦ مليار ليرة في فترة كانون الثاني– حزيران ٢٠١٣، بشكل أساسي نتيجة الزيادة السنوية في الحسابات الأخرى إضافة إلى الودائع بقيمة ٥٩ مليار ليرة و٣٥ مليار ليرة على التوالي. ويعود الارتفاع في البند الأول بشكل أساسي إلى تسديد وزارة الاقتصاد والتجارة لسلفة خزينة بقيمة ٢١ مليار ليرة في الأشهر الستة الأولى من العام ٢٠١٣، مقارنة مع لا شيئ في الفترة ذاتها من العام ٢٠١٢ (لمزيد من المعلومات يرجى مراجعة المربع رقم ١). أما الارتفاع في بند الودائع فيعود جزئياً إلى التصحيح لجهة الزيادة في ودائع وزارة الشؤون الاجتماعية بقيمة ١٩ مليار ليرة، مع العلم أنه يتم قيد هذا المبلغ كتوقيفات من جهة النفقات بحيث لا يتأثر الميزان المالي بذلك.

مربع رقم١: دعم القمح في فترة كانون الثاني– حزيران ٢٠١٣

في إطار سياستها لدعم القمح، عمدت الحكومة إلى دعم استيراد القمح عن طريق منح المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري (وهي جزء من وزارة الاقتصاد والتجارة) سلفة خزينة بقيمة ٤١ مليار ليرة تبرز في جانب النفقات، وذلك لشراء القمح بالأسعار الدولية ومن ثم بيعها إلى المطاحن بأسعار مخفضة. وقد بلغت التحويلات لصالح الخزينة من عائدات بيع القمح خلال فترة كانون الثاني – حزيران ٢٠١٣ حوالي ٢١ مليار ليرة، ما يجعل قيمة الدعم تقتصر على الصافي من هذه العملية (للمزيد من المعلومات الرجاء الاطلاع على التقرير المفصل عن "دعم القمح والخبز" المتوفر على الموقع الالكتروني للوزارة). هذه المعطيات من الممكن أن تتغير في الأشهر القادمة في حال استمرت مديرية الحبوب والشمندر بالتسديد لصالح الخزينة.

سجل **إجمالي الإنفاق** ارتفاعاً نسبته ٩ في المائة أو ٨٣٠ مليار ليرة، ليبلغ مجموع النفقات ١٠١٨٠ مليار ليرة في النصف الأول من العام ٢٠١٣ مقارنة مع مبلغ ٩٣٥٠ مليار ليرة في السنة السابقة.

ارتفعت **النفقات الجارية الأولية**[٨] بقيمة ٦٠٠ مليار ليرة (١١ في المائة) لتصل إلى ٥٨٤١ مليار ليرة في النصف الأول من العام ٢٠١٣، ويعود ذلك بشكل رئيسي للأسباب التالية: (١) ارتفاع التحويلات لصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بقيمة ٢٠٠ مليار ليرة ليبلغ مجموعها ٢٥٠ مليار ليرة في النصف الأول من العام ٢٠١٣ مقارنة مع ٥٠ مليار ليرة في العام ٢٠١٢– *هذه الفروقات هي نتيجة الاختلاف في توقيت الدفعات السنوية*، (٢) ارتفاع مخصصات الرواتب والأجور بقيمة ١٦٦ مليار ليرة (٦ في المائة)– *نتيجة زيادة غلاء المعيشة*، (٣) تضخم في المساهمات لصالح "القطاع غير العام" بقيمة ٦٧ مليار ليرة– *عائد بشكل كبير إلى تسوية المخصصات المتراكمة عن العام ٢٠١٢ لمختلف وزارات القطاع الاجتماعي*، (٤) ارتفاع

[٧] ان مبلغ ٣٠ مليار ليرة المحولة من ايرادات مرفأ بيروت الى وزارة المالية هي بالاساس جزء من حصة الايرادات عن العام ٢٠١١.
[٨] النفقات الجارية الأولية تمثل النفقات الجارية باستثناء مدفوعات الفوائد وخدمة الدين.

في التحويلات الاجتماعية لصالح ذوي الاحتياجات الخاصة من الناحية الجسدية والعقلية وذلك بعد إعادة تقييم نفقات الاعانة للفرد الواحد، إضافة إلى (٥) ارتفاع التحويلات لدعم القمح[٩] – *نتيجة ارتفاع أسعار القمح عالمياً خلال فترة كانون الثاني– حزيران ٢٠١٣*. في المقابل، انخفضت التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان بشكل مؤقت بقيمة ٥٩ مليار ليرة (٤ في المائة) لتبلغ ١٤٢٠ مليار ليرة، نتيجة الانخفاض المسجل في كمية الفيول المستوردة بنسبة ٢٧ في المائة والذي بدوره طغى على الزيادة في كمية المازوت المستورد بنسبة ٩ في المائة خلال الفترة المذكورة[١٠].

ارتفعت **تسديدات الفوائد** بحوالي ٣٤ مليار ليرة لتبلغ ٢٧٧١ مليار ليرة في النصف الأول من العام ٢٠١٣، نتيجة ارتفاع تسديدات الفوائد على الديون بالعملة الأجنبية بقيمة ١٠١ مليار ليرة. كما بلغت **تسديدات أقساط ديون خارجية** حوالي ١١٦ مليار ليرة في النصف الأول من العام ٢٠١٣، بانخفاض بلغ ١٩ مليار ليرة مقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠١٢.

ارتفعت **النفقات الاستثمارية** بحوالي ٢٨٨ مليار ليرة (٩٠ في المائة) لتصل إلى ٦٠٧ مليار ليرة في النصف الأول من العام ٢٠١٣ مقارنة مع مبلغ ٣١٩ مليار ليرة المسجل الفترة ذاتها من العام ٢٠١٢، بشكل أساسي نتيجة: (١) ارتفاع النفقات المخصصة لإنشاء الطرق في عدد من المناطق اللبنانية كالطريق التي تصل بين البترون وبجدرفل، (٢) زيادة التحويلات التي تهدف إلى تحسين عدة أبنية حكومية مثل قصر العدل في طرابلس، (٣) ارتفاع المدفوعات المتعلقة بالمعاملات العقارية مثل استملاك قطعة أرض لإنشاء محطة تكرير للمياه في كسروان، (٤) تضخم الدفعات العائدة لمساعدات الإغاثة، من ضمنها مساعدة اللاجئين السوريين وإعادة بناء المنازل المتضررة نتيجة النزاعات الحاصلة في عدد من المناطق اللبنانية، إضافة إلى (٥) ارتفاع الدفعات المتعلقة بشراء معدات مختصة بالمعلوماتية، نذكر منها نظام اوراكل للرواتب لدى وزارة المالية. في الوقت نفسه، انخفضت التحويلات إلى كل من صندوق المهجرين ومجلس الجنوب بقيمة ٤٨ مليار ليرة و١٣ مليار ليرة على التوالي في الفترة المذكورة.

بلغت **نفقات الخزينة**[١١] ٧٤٧ مليار ليرة في فترة الممتدة بين كانون الثاني وحزيران ٢٠١٣، بانخفاض ٤ في المائة عن مبلغ ٧٨١ مليار ليرة المسجل في الفترة المقابلة من العام الماضي. هذا الانخفاض البالغ ٣٤ مليار ليرة جاء بشكل أساسي نتيجة التراجع في المدفوعات العائدة إلى البلديات لتصل إلى ٣٥٢ مليار ليرة في النصف الأول من العام ٢٠١٣ مقارنة مع ٥١٢ مليار ليرة في الفترة مثيلتها من العام ٢٠١٢ حين تم وضع المرسوم المتعلّق بتوزيع الإيرادات المتراكمة عن عام ٢٠١٠ لصالح البلديات قيد التنفيذ[١٢]. حدّ من أثر هذا الانخفاض في المدفوعات العائدة للبلديات ارتفاع في بنود أخرى أبرزها (١) "الودائع" التي زادت بقيمة ٤١ مليار ليرة، (٢) رديات الضريبة على القيمة المضافة التي ارتفعت بقيمة ٣٢ مليار ليرة، و(٣) "الأمانات" التي زادت بقيمة ٢٩ مليار ليرة نتيجة الاستملاكات المتعلقة بتشييد سد وبحيرة في منطقة بقعاتا بقيمة ٢١,٥ مليار ليرة سددت عبر صناديق وزارة المالية. ومن الجدير ذكره أن هذه العملية يتم قيدها أيضاً في حساب "الأمانات" من جهة الايرادات، بحيث لا يكون لها أي تأثير على إجمالي العجز المالي.

[٩] بناء للمرسوم رقم ٩٩٦٧ تاريخ ٢٨ شباط ٢٠١٣.
[١٠] ان الدفعات التي تم تسديدها لشركة كهرباء لبنان في النصف الاول من العام ٢٠١٣ تغطي كلفة استيراد النفط خلال أيار- كانون الاول ٢٠١٢.
[١١] بدءا بنشرة كانون الأول ٢٠١١، تختلف فقرة نفقات الخزينة في التقارير المالية الشهرية والفصلية والسنوية من تلك المنشورة في نشرة الأداء المالي الشهرية وذلك بسبب إعادة تصنيف بعض المدفوعات المدرجة في الأخيرة في بنود الأمانات وسلفات الخزينة، والتي تصنف في نشرة الأداء الشهري وفق تصنيفها الاقتصادي بحسب الموازنات.
[١٢] مرسوم رقم ٧٣٧٤ تم نشره بتاريخ ١٣ كانون الثاني ٢٠١٢.

بلغ **إجمالي الدين العام** ٩٠،٤٧٣ مليار ليرة مع نهاية حزيران ٢٠١٣، بارتفاع عن مبلغ ٨٦،٩٥٩ مليار ليرة المسجل في نهاية ٢٠١٢.

سجلت **قيمة الدين بالعملة المحلية** ارتفاعا بقيمة ٨٦٩ مليار ليرة (١،٧ في المائة) في النصف الأول من العام ٢٠١٣ لتصل إلى ٥١،٠٦٧ مليار ليرة. ارتفعت محفظة مصرف لبنان من الديون بالعملة المحلية بقيمة ١٢٩٩ مليار ليرة (٨،٦ في المائة) لتبلغ ١٦،٣٤٨ مليار ليرة، كما ارتفعت سندات الخزينة التي تملكها المؤسسات العامة بقيمة ٥٣٦ مليار ليرة (٨،٣ في المائة) لتصل إلى ٧٠١٥ مليار ليرة. وقد طغت هذه الزيادات على الانخفاض في سندات الخزينة التي تملكها المصارف التجارية حيث سجلت ٢٥،٧٩٧ مليار ليرة مع نهاية حزيران ٢٠١٣ مقارنة مع ٢٧،٢٦٧ مليار ليرة في نهاية ٢٠١٢. وقد عقدت وزارة المالية، بتاريخ ١٣ حزيران ٢٠١٣، اتفاقية استبدال للدين بالعملة المحلية مع مصرف لبنان، حيث تم تسديد ما قيمته ١٢٤٠ مليار ليرة من سندات الخزينة ذات استحقاق سنتين وثلاث سنوات تستحق خلال النصف الثاني من ٢٠١٣ مقابل إصدار سندات أخرى ذات استحقاق ٧ سنوات.

شهدت قيمة **الدين بالعملة الأجنبية** ارتفاعا ملحوظاً بقيمة ٢٦٤٥ مليار ليرة (٧،٢ في المائة) مقارنة مع نهاية ٢٠١٢، لتبلغ ٣٩،٤٠٦ مليار ليرة مع نهاية شهر حزيران ٢٠١٣. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع بنسبة ١٠،١ في المائة في إصدارات اليوروبوند المتداولة في الأسواق لتصل قيمتها إلى ٣٢،٣٨٦ مليار ليرة، نتيجة عمليتين لإصدار سندات يوروبوند في شهر نيسان بقيمة ١،١ مليار دولار أميركي لكل منها. وكان مصرف لبنان قد اكتتب بكامل سندات اليوروبوند التي أصدرتها وزارة المالية في ٢٠ حزيران ٢٠١٣ بقيمة ٦٠٠ مليون دولار أميركي بنسبة فائدة ٦،١٥ في المائة تستحق عام ٢٠٢٠[١٣]. انخفضت كل من ديون "باريس ٢" و"باريس ٣" (يوروبوند وقروض) في النصف الأول من العام ٢٠١٣ بنسبة ١٠،٣ في المائة و٦،٢ في المائة على التوالي منذ نهاية العام ٢٠١٢، نتيجةً لتسديد أقساط الدين. كما انخفضت القروض الثنائية والمتعددة الأطراف وقروض من قطاع خاص أجنبي بحوالي ٢٣ مليار ليرة لتصل إلى ٢٥٦١ مليار ليرة في النصف الأول من العام ٢٠١٣. ارتفعت قيمة الفوائد المتراكمة على سندات اليوروبوند بحوالي ٦٧ مليار ليرة في الفترة عينها لتصل إلى ٤٦٧ مليار ليرة مع نهاية حزيران ٢٠١٣، كذلك شهدت سندات الخزينة الخاصة بالعملة الأجنبية زيادة بلغت ٢٤ مليار ليرة لتصل إلى ١٣٦ مليار ليرة وذلك نتيجة إصدار سندات لفروقات المتعهدين بقيمة ١٦،٨٧٨،٣٧٠,٩٥ دولار أميريكي بتاريخ ٧ شباط ٢٠١٣ بمعدل ٤،٠٤ في المائة، تستحق بتاريخ شباط ٢٠١٨ (بموجب القانون رقم ٦٩ تاريخ ٢٣ نيسان ٢٠٠٩ ومعدلة بموجب القانون رقم ٢٢٦ تاريخ ٢٢ تشرين الاول ٢٠١٢).

[١٣] مزيد من المعلومات حول عمليات اصدار الدين في نيسان وحزيران ٢٠١٣ متوفرة على الموقع الالكتروني لوزارة المالية تحت "عمليات اصدار الدين" في قسم الدين العام، تحت العناوين: "إعادة فتح استحقاق عام ٢٠٢٣ للسندات بالدولار بفائدة ٦ في المائة، واستحقاق عام ٢٠٢٧ للسندات بالدولار بفائدة ٦،٧٥ في المائة اصدار ١٧ نيسان ٢٠١٣"؛ و"الشريحة المزدوجة: سندات بالدولار بفائدة ٤،٥ في المائة تستحق في العام ٢٠١٦، وسندات بفائدة ٥،٥ في المائة تستحق عام ٢٠١٩ ضمن اتفاقية استبدال الدين مع مصرف لبنان، اصدار ٢٣ نيسان ٢٠١٣"، إضافة إلى "إصدار جديد: سندات بالدولار بقيمة ٦٠٠ مليون د.أ بفائدة ٦،١٥ في المائة تستحق عام ٢٠٢٠".

قسم الأول: خلاصة الإيرادات العامة

جدول ٢ : إجمالي الإيرادات

(مليار ل.ل.)	2012 ك٢- حزيران	2013 ك٢- حزيران	نسبة التغير 2012/2013
إجمالي إيرادات الموازنة، ومنها	**7,332**	**6,912**	**-5.7%**
• *الإيرادات الضريبية*	*5,646*	*5,426*	*-3.9%*
• *الإيرادات غير الضريبية*	*1,687*	*1,486*	*-11.9%*
إجمالي إيرادات الخزينة	**310**	**406**	**31.1%**
إجمالي الإيرادات العامة	**7,642**	**7,318**	**-4.2%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول ٣ : الإيرادات الضريبية

(مليار ل.ل.)	2012 ك٢- حزيران	2013 ك٢- حزيران	نسبة التغير 2012/2013
الإيرادات الضريبية	**5,646**	**5,426**	**-3.9%**
ضريبة على الدخل و الأرباح ورؤوس الأموال، ومنها	**1,794**	**1,731**	**-3.5%**
• ضريبة الدخل على الأرباح	*951*	*895*	*-5.9%*
• ضريبة الدخل على الرواتب والأجور	*269*	*311*	*16.0%*
• ضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة	*221*	*171*	*-22.9%*
• ضريبة الدخل على الفوائد (5%)	*325*	*326*	*0.2%*
• غرامات (ضريبة على الدخل)	*26*	*28*	*7.2%*
ضريبة على الأملاك ، ومنها	**606**	**551**	**-9.1%**
• ضريبة على الأملاك المبنية	*118*	*121*	*2.5%*
• رسوم تسجيل على العقارات	*412*	*369*	*-10.4%*
الضرائب الداخلية على السلع والخدمات، ومنها	**1,912**	**1,848**	**-3.3%**
• الضريبة على القيمة المضافة	*1,676*	*1,620*	*-3.3%*
• ضرائب أخرى على السلع والخدمات، ومنها	*170*	*173*	*1.7%*
- *رسوم تسجيل على السيارات*	*100*	*103*	*3.1%*
- *رسوم مغادرة الأراضي اللبنانية*	*69*	*69*	*-0.1%*
الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية، ومنها	**1,093**	**1,065**	**-2.6%**
• الجمارك	*397*	*404*	*1.6%*
• رسوم، ومنها	*696*	*662*	*-4.9%*
- *رسوم على البنزين*	*235*	*237*	*0.8%*
- *رسوم على التبغ*	*236*	*198*	*-16.0%*
- *رسوم على السيارات*	*221*	*222*	*0.5%*
إيرادات ضريبية أخرى (خاصة رسوم الطابع المالي)	**241**	**230**	**-4.4%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول ٤: الإيرادات الغير ضريبية

(مليار ل.ل.)	2012 ك٢- حزيران	2013 ك٢- حزيران	نسبة التغير 2012/2013
الإيرادات غير الضريبية	**1,687**	**1,486**	**-11.9%**
حاصلات إدارات ومؤسسات عامة وأملاك دولة، ومنها	**1,302**	**1,114**	**-14.4%**
• حاصلات من إدارات ومؤسسات غير مالية	1,181	1,027	-13.0%
- *إيرادات كازينو لبنان*	*73*	*63*	*-13.4%*
- *إيرادات مرفأ بيروت*	*0*	*30*	-
- *إيرادات من وفر موازنة مديرية اليانصيب الوطني*	*41*	*30*	*-26.8%*
- *إيرادات من وفر موازنة الاتصالات السلكية واللاسلكي* 1/	*1,066*	*903*	*-15.3%*
• حاصلات من مؤسسات عامة مالية	60	61	1.1%
• حاصلات من أملاك الدولة الخاصة (إيرادات مطار رفيق الحريري الدولي)	58	23	-60.5%
• حاصلات أخرى من إدارات ومؤسسات عامة (فوائد)	3	3	5.4%
رسوم وعائدات إدارية، ومنها	**303**	**290**	**-4.3%**
• رسوم إدارية، ومنها	251	230	-8.2%
- *رسوم كتاب العدل*	*15*	*15*	-0.2%
- *رسوم الأمن العام*	*58*	*66*	13.1%
- *رسوم السير*	*131*	*106*	-19.3%
- *رسوم قضائية*	*16*	*13*	-21.9%
- *رسوم القيادة*	*9*	*10*	1.2%
• عائدات إدارية	13	19	51.1%
• مبيعات (الجريدة الرسمية وثمن لوحة عمومية)	2	1	-25.6%
• رسوم إجازات (خاصة إجازات العمل)	30	31	1.9%
• رسوم وعائدات إدارية ومبيعات أخرى	7	8	10.3%
الغرامات والمصادرات	**6**	**5**	**-21.6%**
إيرادات غير ضريبية مختلفة	**76**	**78**	**2.6%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

١ تم تحويل ٦٠٣ مليار ليرة فقط من المبلغ المتوقع تحويله في فترة كانون الثاني – حزيران ٢٠١٢ من وفر موازنة وزارة الاتصالات والبالغ ١٠٦٦ مليار ليرة. من أصل مبلغ ٩٠٣ مليار متوقع تحويله من في فترة كانون الثاني – حزيران ٢٠١٣ من وفر موازنة وزارة الاتصالات، تم تحويل ٧٥٤ مليار ليرة.

القسم الثاني: خلاصة الإنفاق العام

جدول ٥: الإنفاق بحسب التوظيف الاقتصادي

(مليار ل.ل.)	2012 ك٢- حزيران	2013 ك٢- حزيران	نسبة التغير 2012/2013
١. النفقات الجارية	**8,113**	**8,727**	**7.6%**
المخصصات والرواتب وملحقاتها، ومنها:	2,964	3,130	5.6%
• مخصصات ورواتب وأجور (بند 13)	*1,915*	*2,098*	*9.6%*
• معاشات تقاعد وتعويضات نهاية الخدمة، ومنها	*885*	*879*	*-0.7%*
- *معاش تقاعد*	*622*	*791*	*27.1%*
- *تعويضات نهاية الخدمة*	*262*	*88*	*-66.5%*
• تحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية رواتب 1/	*164*	*153*	*-6.7%*
تسديد فوائد، ومنها: 2/	2,737	2,771	1.2%
• فوائد على القروض الداخلية	*1,716*	*1,648*	*-3.9%*
• فوائد على القروض الخارجية	*1,021*	*1,123*	*9.9%*
تسديد أقساط ديون خارجية	135	116	-14.2%
• مواد استهلاكية، ومنها	132	168	26.6%
- *نفقات تغذية*	*36*	*27*	*-25.9%*
- *محروقات*	*35*	*8*	*-78.4%*
- *أدوية*	*26*	*81*	*208.8%*
- *توقيفات لتسديد سلف الخزينة 3/*	*16*	*13*	*-20.7%*
• خدمات خارجية	59	69	16.6%
• تحويلات أخرى، ومنها 4/	1,806	2,170	20.2%
- *شركة كهرباء لبنان 5/*	*1,479*	*1,420*	*-4.0%*
- *الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي*	*50*	*250*	*400.0%*
- *الهيئة العليا للإغاثة*	*39*	*44*	*13.9%*
- *التحويلات إلى القطاع الغير عام*	*99*	*166*	*68.1%*
- *سلفات خزينة لدعم المازوت*	*0*	*0*	-
- *دعم القمح*	*12*	*41*	*247.6%*
- *المساهمة لسلطات المياه*	*18*	*3*	*-81.7%*
- *المحكمة الخاصة بلبنان*	*0*	*0*	-
- *دعم البنزين لسائقي السيارات العمومية*	*4*	*1*	*-66.2%*
- *توقيفات لتسديد سلف الخزينة 3/*	*0*	*0*	*-94.9%*
• نفقات جارية أخرى، ومنها	189	200	6.0%
- *مستشفيات*	*159*	*128*	*-19.6%*
- *أخرى (أحكام قضائية ومصالحات، نفقات وفود ومؤتمرات خارجية)*	*28*	*71*	*156.7%*
- *توقيفات لتسديد سلف الخزينة 3/*	*1*	*0*	*-97.8%*
• احتياطي	90	103	14.1%
- *دعم الفوائد*	*90*	*103*	*14.1%*
٢. نفقات استثمارية	**319**	**607**	**90.3%**
• استملاكات أراض وأبنية لإنشاء وأشغال طرق ومرافئ ومطارات وإنشاءات مائية	0	14	4970.0%
• تجهيزات	17	42	149.3%
• إنشاءات قيد التنفيذ، ومنها	213	375	75.6%
- *صندوق المهجرين*	*48*	*0*	*-100.0%*
- *مجلس الجنوب*	*30*	*18*	*-41.7%*
- *مجلس الإنماء والإعمار*	*55*	*210*	*281.7%*
- *وزارة الأشغال والنقل العام*	*73*	*92*	*25.8%*
- *أخرى، ومنها*	*7*	*47*	*542.8%*
الهيئة العليا للإغاثة	*0*	*15*	-
• صيانة	84	150	78.6%
• نفقات أخرى تتعلق بالأصول الثابتة المادية	2	27	1389.0%
• تجهيزات وصيانة في مجلس النواب 6/	3	0	-

• تعديلات حسابية لسلفات الخزينة	0	0	-6.3%
٣. سلفات موازنة 7/	**115**	**74**	**-35.3%**
٤. إدارة الجمارك (لا تتضمن الرواتب والأجور) 8/	**22**	**23**	**5.5%**
٥. نفقات الخزينة 9/	**781**	**747**	**-4.4%**
• بلديات	512	352	-31.3%
• ضمانات	28	57	104.4%
• ودائع 10/	44	85	93.9%
• أخرى، ومنها	197	253	28.4%
• رديّات الضريبة على القيمة المضافة	*135*	*166*	*23.6%*
٦. إنفاق غير مبوّب	**0**	**1**	**368.9%**
٧. إجمالي الإنفاق (لا يتضمن التمويل الخارجي لمجلس الإنماء والإعمار)	**9,350**	**10,180**	**8.9%**

المصدر: كشف حساب ٣٦، كشف حساب الصناديق، أرقام مديرية الدين العام، أرقام توقيفات البيان المالي

١/ للتفاصيل حول هذه التحويلات، الرجاء مراجعة جدول رقم (6)

٢/ للتفاصيل حول الفوائد، الرجاء مراجعة جدول رقم (7)

٣/ان ارقام النفقات المصدرة من وزارة المالية تتضمن تسديدات من مخصّصات الموازنة والتي قد دُفعت مسبقًا كسلفات خزينة من حسابات الخزينة . هذه التوقيفات موجودة على جانبي الايرادات والنفقات لامور تتعلق بالمحاسبة ولا تعتبر انفاق فعلي وبالتالي لا تأثر على العجز.

٤/ تجدر الإشارة إلى أنه تمت إزالة "سلفات خزينة لسلطات المياه" والبالغة قيمتها ٢٣ مليار من نفقات الخزينة في عام ٢٠١١ وتصنيفها تحت بند تحويلات مختلفة، وبدء من العام ٢٠١٢ أصبحت تحويلات إلى سلطات المياه ضمن البند ١٤.

٥/ للتفاصيل حول هذه التحويلات، الرجاء مراجعة جدول رقم (8). علما أن بند كهرباء لبنان قد تمت إعادة تصنيفه من "نفقات خزينة مختلفة"إلى "تحويلات أخرى وفقاً للتصنيف المقترح في مشروع موازنة 2009 وذلك انسجاما مع أداء المالية العامة.

٦/ يمثّل هذا البند إعادة تصنيف للمدفوعات التي حُررت من الأمانات وفقاً لقانون رقم 123 بتاريخ 23 تموز 2010، والذي فتح اعتماداً بقيمة 20 مليار ليرة في موازنة 2010 وذلك لتغطية كلفة تجهيز وصيانة البرلمان. وقد سمح هذا القانون بإصدار سلفة طارئة ذات قيمة ومدة محددتين، بناءاً على قرار رئيس مجلس النواب. سوف يتم قوننة هذه السلفة بناءاً على فواتير مصدقة من قبل سكريتاريا البرلمان ومقدمة إلى وزارة المالية.

٧/ "سلفات الموازنة" كانت مصنفة سابقاً تحت البند "غيره"، إلا أن وزارة المالية ارتأت تبويبها بشكل مستقل بسبب نموّها الملحوظ في الآونة الأخيرة. وبحسب القانون، يجب قوننة هذه المدفوعات لاحقاً، وحينها فقط يمكن إعادة تصنيفها وفقاً للتصنيف الاقتصادي في نظام الموازنة.

٨/يتضمن هذا البند (باستثناء الرواتب والأجور)، كل المدفوعات إلى الجمارك من صندوق الجمارك، ويمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات المرفقة.

٩/ اعتبارا من كانون الأول 2011، تختلف فقرة نفقات الخزينة في التقارير الشهرية والفصلية والسنوية عن الفقرة التي تحمل الاسم نفسه في تقارير أداء المالية العامة الصادرة عن وزارة المالية نظراً لإعادة تصنيف بعض المدفوعات من حسابات الأمانات وسلفات الخزينة والتي يتم إعادة تصنيفها وفقاً للتصنيف الاقتصادي في نظام الموازنة.

١٠/ تمثّل دفعات الودائع كل الدفعات من قبل الخزينة إلى الإدارات والمؤسسات العامة، البلديات والصناديق وذلك من إيرادات ما تمّ تحصيله بالنيابة عنهم.

جدول ٦: التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب والأجور

(مليار ل.ل.)	2012 ك٢- حزيران	2013 ك٢- حزيران	نسبة التغير 2012/2013
تحويلات إلى مجلس الجنوب	3	4	24.5%
تحويلات إلى مجلس الإنماء والإعمار	14	18	34.9%
تحويلات إلى صندوق المهجرين	3	2	-46.0%
تحويلات إلى الجامعة اللبنانية	139	123	-11.4%
تحويلات إلى المركز التربوي للبحوث والإنماء	6	7	12.0%

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول ٧: تفاصيل عمليات خدمة الدين

(مليار ل.ل.)	2012 ك٢- حزيران	2013 ك٢- حزيران	نسبة التغير 2012/2013
تسديد فوائد	**2338**	**2401**	**2.7%**
الدين بالعملة المحلية	1,432	1,432	0.0%
الدين بالعملة الأجنبية، ومنها	906	968	6.9%
- *فوائد على اليوروبوند**	*855*	*914*	7.0%
- *فوائد على قروض خاصة**	*2*	*3*	31.9%
- *فوائد على قروض ميسّرة*	*49*	*51*	3.8%
تسديدات أقساط قروض ميسّرة	**123**	**105**	**-14.0%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

**تتضمن نفقات عامة متعلّقة بالعملية*

جدول ٨: التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان[1]

(مليار ليرة لبنانية)	2012 ك٢- حزيران	2013 ك٢- حزيران	نسبة التغير 2012/2013
شركة كهرباء لبنان، ومنها	**1,479**	**1,420**	**-4.0%**
خدمة الدين، ومنها:	**45**	**40**	**-9.6%**
• قروض ميسرة، ومنها:	19	14	-23.7%
- تسديد أقساط	*15*	*12*	*-24.6%*
- تسديد فوائد	*3*	*3*	*-19.7%*
• قروض مكفولة من مصرف لبنان	26	26	*0.6%*
شراء غاز وفيول	**1,434**	**1,379**	**-3.8%**
• مؤسسة البترول الكويتية وسوناطراك	1,434	1,379	-3.8%
• الشركة المصرية القابضة للغاز الطبيعي	0	0	0.0%
سلفات خزينة لتسديد دفعات القيمة المضافة	**0**	**0**	**-**
• ضريبة القيمة المضافة لاستيراد الوقود	0	0	-
• دفعات شركة كهرباء لبنان العائدة إلى كاربورشيب	0	0	-

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

(١) قبل عام 2005 كانت التحويلات إلى كهرباء لبنان تسجل تحت بند "نفقات الخزينة" إذ كانت تدفع عن طريق سلفات خزينة صادرة بمراسيم عن مجلس الوزراء. اعتبارا من 2005 أصبحت هذه التحويلات تصنف في الموازنة على أنها قروض. عام 2009 تمت إعادة تصنيف هذه التحويلات لتصبح في خانة الدعم. هذه التحويلات ظلت حتى آب 2010 تدخل في خانة "نفقات الخزينة" في تقارير الأداء الضريبي إلى أن تم نقلها إلى خانة "نفقات الموازنة". إلا أن إعادة التصنيف هذه لم تنعكس في الأعداد الصادرة لعام 2010 من مرصد المالية العامة لتفادي أي خلل في الجداول كما للمحافظة على إمكانية المقارنة مع الأرقام من العام نفسه. ابتداء من كانون الثاني 2011 أصبحت التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان تندرج في خانة "نفقات الموازنة".

القسم الثالث: الدين العام

جدول ٩: الدين العام المستحق الأداء حسب الدائن في نهاية شهر شباط 2013 (مليار ليرة)

(مليار ل.ل.)	2010 ك١	2011 ك١	2012 ك١	2013 حزيران	التغير ك١ 2012- حزيران 2013	نسبة التغير ك١ 2012- حزيران 2013
إجمالي الدين العام	**79,298**	**80,887**	**86,959**	**90,467**	**3,508**	**4.0%**
الدين بالعملة المحلية	**48,255**	**49,340**	**50,198**	**51,067**	**869**	**1.7%**
• مصرف لبنان (يتضمن REPOs وقروض EDL)[1]	13,130	16,374	15,049	16,348	1,299	8.6%
• المصارف التجارية	27,214	25,177	27,267	25,797	-1,470	-5.4%
• ديون أخرى بالعملة المحلية (سندات خزينة)، ومنها	7,911	7,789	7,882	8,922	1,040	13.2%
- مؤسسات عامة	*6,268*	*6,538*	*6,479*	*7,015*	*536*	*8.3%*
- سندات فروقات المتعهدين[2]	-	*41*	*134*	*134*	*0*	*0.0%*
** فوائد متراكمة من الدين*	*867*	*788*	*789*	*781*	*-8*	*-1.0%*
دين بالعملة الأجنبية[3]	**31,043**	**31,547**	**36,761**	**39,400**	**2,639**	**7.2%**
• الثنائية والمتعددة الأطراف وقروض من قطاع خاص أجنبي	2,624	2,566	2,584	2,555	-29	-1.1%
• ديون باريس 2 (يوروبوند وقروض)[4]	4,137	3,512	2,925	2,624	-301	-10.3%
• ديون باريس 3 (يوروبوند وقروض)[5]	1,855	1,723	1,313	1,232	-82	-6.2%
• إصدارات يوروبوند في السوق	21,870	23,259	29,427	32,386	2,959	10.1%
• *فوائد متراكمة على اليوروبوند*	483	407	400	467	67	16.8%
• سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية[6]	74	80	112	136	24	21.4%
ودائع القطاع العام	**11,419**	**10,984**	**12,916**	**13,739**	**823**	**6.4%**
صافي الدين العام	**67,879**	**69,903**	**74,043**	**76,728**	**2,685**	**3.6%**
إجمالي القيمة السوقية للدين[7]	**51,308**	**50,192**	**58,623**	**60,705**	**2,082**	**3.6%**
% من إجمالي الدين	**65%**	**62%**	**67%**	**67%**	**0%**	**-0.5%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

١: يتضمن قروض مصرف لبنان لشركة كهرباء لبنان لتمويل شراء الكهرباء من سوريا، وقد بلغت هذه القروض 300 مليار ليرة في تشرين الثاني 2003 و150 مليار ليرة في تموز 2004. وهي تصنف كجزء من الدين العام لأنها مكفولة من الدولة.

٢: سندات فروقات المتعهدين بالعملة المحلية تندرج سندات المتعهدين بالدولار الأمريكي تحت بند سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية

٣: أرقام كانون الأول 2010-كانون الأول 2011 يمكن أن تختلف عن تلك المنشورة سابقًا نظراً لتحديث المعلومات المتعلقة بالقروض الثنائية والمتعددة الأطراف الصادرة عن نظام DMFAS.

٤: ديون باريس ٢ (القروض واليوروبوند) تتضمن يوروبوند صدر أولاً بقيمة ١،٨٧٠ مليار دولار ضمن مؤتمر باريس ٢.

٥: صادر لماليزيا كجزء من مساهمة باريس 3، قرض للبنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية، قرض للإمارات العربية المتحدة، شريحة أولى للقرض الفرنسي في شباط 2008 وقسم من شريحة ثانية في تشرين الأول ٢٠١٢، قرض صندوق النقد الدولي، شريحة أولى لقرض الاتحاد الأوروبي، وقرض لصندوق النقد العربي في حزيران 2009

٦: سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية (سندات استملاك ومقاول).

٧: إجمالي القيمة السوقية للدين هي إجمالي الدين العام باستثناء ما يحمله مصرف لبنان، الصندوق الضمان الاجتماعي، قروض ثنائية ومتعددة الأطراف وديون باريس 2 و3.

منشورات وزارة المالية

٢٠١٣

نشرة تنسيق المساعدات، أعداد ٦١-٦٩

مرصد المالية العامة، تشرين الثاني –كانون الأول ٢٠١٢ ، كانون الثاني– نيسان ٢٠١٣

نتائج المالية العامة عن العام ٢٠١٢

نتائج المالية العامة في الفصل الثالث من العام ٢٠١٢

التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان: لمحة شهرية، تشرين الثاني–كانون الأول ٢٠١٢ ، كانون الثاني– آذار ٢٠١٣

الرواتب، الأجور وملحقاتها– بند ١٣، تشرين الأول – كانون الأول ٢٠١٢ وكانون الثاني– اذار ٢٠١٣

تقرير الدين وأسواق الدين الفصلي، عدد الفصل الرابع من العام ٢٠١٢ والأول من العام ٢٠١٣

٢٠١٢

نشرة تنسيق المساعدات، أعداد ٥٠-٦٠

مرصد المالية العامة، كانون الثاني –تشرين الأول ٢٠١٢

نتائج المالية العامة في العام ٢٠١١

التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان: لمحة شهرية، كانون الثاني–تشرين الأول ٢٠١٢

تقرير الدين وأسواق الدين الفصلي، عدد الفصل الأول والثاني والثالث من العام ٢٠١٢

تقرير الدين وأسواق الدين الفصلي، عدد الفصل الرابع من العام ٢٠١١

الرواتب، الأجور وملحقاتها– بند ١٣، كانون الثاني – أيلول ٢٠١٢

الرواتب، الأجور وملحقاتها– بند ١٣، كانون الأول ٢٠١١

٢٠١١

نشرة تنسيق المساعدات، أعداد ٣٨-٥٢

واردات السيارات وإيرادات الدولة (١٩٩٧-٢٠١٠)، آذار ٢٠١١

إطار إدارة الدين ٢٠١٠-٢٠١٥، آذار ٢٠١١

موازنة المواطن لعام ٢٠١٠، شباط ٢٠١١

مرصد المالية العامة – نشرة شهرية، كانون الثاني – كانون الأول ٢٠١١

نتائج المالية العامة – الفصل الأول والثاني والثالث من العام ٢٠١١

التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان: لمحة شهرية، كانون الثاني – كانون الأول ٢٠١١

تقرير الدين وأسواق الدين الفصلي، الفصل الأول والثاني والثالث من العام ٢٠١١

الرواتب، الأجور وملحقاتها– بند ١٣ نشرة شهرية، شباط – تشرين الثاني ٢٠١١

للحصول على قائمة كاملة بمنشورات وزارة المالية، يرجى مراجعة الموقع التالي: www.finance.gov.lb

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF FINANCE

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بنا على:

وزارة المالية
مشروع الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

تلفون: ٩٦١ ١ ٩٨١٠٥٨
فاكس: ٩٦١ ١ ٩٨١٠٥٩

بريد الكتروني: infocenter@finance.gov.lb
الموقع الالكتروني: www.finance.gov.lb